٤ ـ عودة النازحين

ومن الضروري الاشارة الى جانب اخر من جملة مسؤوليات سلطة الحكم الذاتي المقترحة في الاطار العام لاتفاقية كامب ديفيد · فهي تعطي هذه السلطة الحق في المشاركة في القرارات المتخذة بخصوص عودة سكان الضفة الغربية وغزة ·

كما انه من الواجب العودة في هذا الخصوص الى ان الجمعية العمومية للامم المتحدة قد اكدت في نحو ١٢ مناسبة حق هؤلاء بالعودة الى ديارهم ، في القرارات ٢٢٥٢ (ES-V) ، ٢٤٥٢ A (XXIII) ، ٢٥٣٥ B (XXIV) ، ٢٦٧٢ D (XXV) ، ٢٧٩٢ E (XXVI) ، ٢٩٦٣ C و د D (XXVII) ، ٣٠٨٩ C (XXVIII) ، ١٣٣١ D (XXIX) ، ٣٤١٩ C (XXX) ، ٣١/١٥ D و ٣٢/٩٠ E · كما ان احدث هذه القرارات اتخذ يوم ١٣ كانون الاول (ديسمبر) سنة ١٩٧٧ بأغلبية ١٢٥ صوتا مقابل صوت اسرائيل ومن غير ان يمتنع اي وفد · حتى ان الوفود الخمسة التي تغيبت عادت واشعرت سكرتارية الامم المتحدة تأييدها للقرار · وبذلك ارتفع مجموع المؤيدين الى ١٣٠ واعتراض دولة واحدة · ولقد اعاد هذا القرار « واكد حق السكان المبعدين في العودة الى منازلهم ومخيماتهم في الاراضي التي تحتلها اسرائيل منذ ١٩٦٧ » ، كما استنكر القرار اصرار اسرائيل على رفض اتخاذ اي اجراء لتسهيل عودتهم ·

ان ما اتفق عليه في كامب ديفيد لجهة « انسحاب الحكومة العسكرية الاسرائيلية والادارة المدنية في حال انتخاب سلطة للحكم الذاتي من قبل السكان في هذه المناطق » (الضفة الغربية وغزة) ستترتب عنه نتيجتان لا يمكن تجاهلهما : انتهاء قدرة اسرائيل على اعاقة حق السكان المهجرين من الضفة والقطاع ، في العودة والمعترف به دوليا · وممارسة سلطة الحكم الذاتي الحق في تحديد شكل وتنظيم عمليات العودة · غير ان نصوص كامب ديفيد تشير الى غير ذلك · لقد اعتمد الاطار العام لاتفاقية كامب ديفيد على الفقرة ٢١ من مشروع بيغن الصادر بتاريخ ٢٨ كانون الاول (ديسمبر) والمؤلف من ٢٦ نقطة · وهذه النقطة تنص على انه « خلال الفترة الانتقالية ، يؤلف ممثلون من مصر واسرائيل والاردن وسلطة الحكم الذاتي ، لجنة دائمة لتقرر بالتراضي شكل السماح لعودة النازحين من الضفة الغربية وغزة سنة ١٩٧٠ مع اتخاذ اجراءات تضمن منع الاضطرابات وتعكير الامن » · وبذلك تكون الولايات المتحدة ومصر ، قد قبلتا ، في هذا السياق ، بتصميم اسرائيل على ربط تنفيذ حق عودة النازحين من الضفة الغربية والقطاع فقط · وهو امر يترتب عليه :

١ ـ الغاء الحق المطلق في العودة وتحويله الى اذن يمنح بالاختيار ·